

تكليف الأسبوع الثالث
مقرر: قضايا بحثية ١ – برنامج الدكتوراه

إعداد: فادي مليباري

الرقم الجامعي: ٢٥٢٠٠١٣٤٨



القضية البحثية التي سنتناولها:
الإطار القانوني لعقد القرض العام

الإطار القانوني لعقد القرض العام

بينه حمد المري^{1,2*}

الملخص

يعتبر عقد القرض العام من العقود الإدارية التي تصدر عن الدولة، والذي يختلف فيها عن الأساليب العادية في إبرام العقود بصورة عامة، كونه يخضع لأسلوب القانون العام وليس الخاص، حيث تختلف مواقف التشريعات العربية والتشريعات القطرية في تنظيم عقد القرض العام. ويختلف الإطار القانوني الذي يحكم عقود القرض العام، والذي من خلاله يتم تحديد حقوق والتزامات كلا الطرفين الدائن والمدين فيه. عقد القرض العام هو نوع من العقود الإدارية التي تبرمها الدولة يتضمن اتفاقية مع جهة أخرى تُعطي مبلغاً مالياً معيناً لها، والتي تلتزم بدورها برد هذا المبلغ بالإضافة إلى دفع فوائد ناتجة عن هذا القرض. والغرض من عقد القرض العام عادة هو تمكين الجهة المدينة من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف معينة، ويتضمن هذا النوع من العقود على شروط وأحكام محددة تحدد حقوق كل من الجهة الدائنة والجهة المدينة، بما في ذلك مدى التسديد ومعدل فوائد القرض وأية شروط إضافية قد تكون مطلوبة. وعادة ما تكون الدولة هي الطرف المدين في هذا العقد، والذي يختلف نطاقه القانوني عن عقد القرض على مستوى الأفراد الذي يخضع للقانون الخاص وليس القانون العام كما في عقد القرض العام. يوصي البحث جميع النظم القانونية بالنص على لزوم موافقة السلطة التشريعية لإبرام عقد القرض العام بسبب خطورته على الدولة ونظامها المالي والسياسي والاجتماعي، وبالإضافة إلى دعوة المشرع القطري لإجراء هذا التعديل بالإضافة إلى إصدار المشرع القطري قانون ينظم جميع جوانب عقد القرض العام وذلك من باب تكامل المجموعات التشريعية في الدولة، واستحقاقاً لما نص عليه الدستور القطري في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: عقد القرض، القانون العام، القانون الإداري، شروط استثنائية.

The legal framework for a public loan contract

Bainah Hamad Al-Marri^{1,2*}

¹Law consultant in oil and gas field sector

²MA in public law, Qatar University, Doha, Qatar

ABSTRACT

The public loan contract is considered an administrative contract issued by the state. It differs from the ordinary methods of contract formation in general because it is governed by public law rather than private law. Arab legislations and national Qatari legislations vary in how they regulate public loan contracts. The legal framework governing public loan contracts also varies, which determines the rights and obligations of both the creditor and the debtor. A public loan contract is a type of administrative contract entered into by the state, involving an agreement between two parties: one party provides a certain amount of money to the other, which in turn commits to repaying this amount along with paying interest resulting from this loan. The purpose of a public loan contract is usually to enable the debtor party to obtain the necessary funding to achieve certain objectives. This type of contract includes specific terms and conditions that define the rights of both the creditor and the debtor parties, including the repayment period, the loan interest rate, and any additional conditions

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: الإطار القانوني لعقد القرض العام
اسم الباحث: بينه بنت حمد المري.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

أولاً/ الملخص

تستعرض الورقة عقد القرض العام كنموذج من العقود الإدارية الصادرة عن الدولة، وتوضح اختلافه عن القرض الفردي الخاضع للقانون الخاص، إذ يخضع للعلاقات والإجراءات المنصوص عليها في القانون العام. تحدد الدراسة حقوق والتزامات الطرفين (الدائن والمدين)، وتفحص التشريعات العربية، مع التركيز على التشريع القطري. توصي بضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية قبل إبرام هذه العقود، واقتراح تعديل دستوري وتنظيم قانوني شامل لضمان تكامل الإطار التشريعي القطري.

ثانياً/ مشكلة الدراسة – الأهمية - الأهداف



مشكلة الدراسة:

تضارب التشريعات والفقه في تحديد ما إذا كان عقد القرض العام خاضعاً للقانون العام أم الخاص، وغياب قواعد واضحة لتنظيمه في الدساتير والقوانين.

أهمية البحث:

- يوضح الإطار القانوني المناسب لعقد القرض العام لحماية مصالح الدولة والمجتمع.
- يساعد المشرع القطري على مواكبة الدستور وضمان الشفافية والمشاركة الشعبية.

أهداف الدراسة:

١. تحليل الإطار القانوني لعقد القرض العام وفهم طبيعته.
٢. تحديد حقوق والتزامات الدائن والمدين.
٣. بيان أساليب إبرام وانقضاء هذا العقد.
٤. دراسة موقف التشريع القطري مقارنة بالتشريعات العربية.
٥. تقديم توصيات لتحسين التنظيم والتنفيذ.

ثالثاً/ الإطار القانوني والتعريفات

تعريف عقد القرض العام:
اتفاقية تصدرها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام لمنح مبلغ مالي مع التزام برده وفوائده وفق شروط استثنائية تقتضيها الضرورة العامة.
خصائصه المميزة:

يخضع للقانون العام بمنهجيته وشرائعه الاستثنائية.
يقتضي موافقة السلطة التشريعية بسبب الأثر المالي والسياسي.
يتنوع في طرق الإصدار (اكتتاب عام، مصرفي، مزايمة، بورصة).

رابعاً/ المنهجية



منهج تحليلي تشريعي:
دراسة نصوص القوانين (قطرية وعربية) والفقه الإداري للتعرف على قواعد إبرام القرض العام.
منهج وصفي:
شرح الطبيعة القانونية للعقد وفق مبادئ القانون العام.
مقارنة تشريعية:
مقارنة بين التشريعات التي تشترط موافقة البرلمان وبين تلك التي تترك التنظيم لقانون عادي.

خامساً/ النتائج الرئيسية



عقد القرض العام عقد إداري يتطلب موافقة السلطة التشريعية نظراً للأعباء المالية والاجتماعية والسياسية الناتجة عنه. الدساتير العربية اختلفت في النص على شرط الموافقة البرلمانية؛ فبعضها يشترطها نصاً (مصر، الأردن)، وأخرى تتركه للقانون العادي (قطر، العراق). تتمتع الدولة بسلطة استثنائية في تعديل أو إنهاء القرض إذا صدر العقد بقانون، لكن يبقى الالتزام المالي قائماً. تبرز الحاجة إلى إطار تشريعي موحد ينظم كل جوانب عقد القرض العام، من الإصدار والانقضاء وشروط الاستثناء.

سادساً/ التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية



التوصيات العلمية:

- إضافة نص دستوري يحتم الحصول على موافقة مجلس الشورى على جميع عقود القرض العام.
- إصدار قانون تنظيمي شامل لعقود القرض العام يحدد إجراءات الإصدار والانقضاء وشروط الضمان.

الآفاق البحثية المستقبلية:

- دراسة أثر تعديل الأطر التشريعية على كفاءة استخدام القروض العامة.
- مقارنة تطبيقية بين دول خليجية أخرى في تنظيم قرض الدولة.
- تحليل العلاقة بين الشروط الدستورية وتكاليف الاقتراض العام.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكراً لكم

